

## تسبب الإذن الصادر بالتفتيش

### الأستاذ الزميل :

للإنسان حرمة كما أن للمساكن حرمة ، لذا فإنه يشترط لصحة إذن النيابة بالتفتيش أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين ، وأن تكون هناك من الدلائل والإمارات - الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرته أو لحرمة مسكنه .

السطور السابقة قد يفهم منها انه يشترط لصحة الإذن الصادر عن النيابة العامة بالتفتيش أن يكون الأمر مسبباً - تسبب صريح - كتسبب المحكمة للأحكام الصادرة عنها بالإدانة ، وهذا التصور خاطيء في جانب منه ، وصحيح في جانب آخر وأخير ، أما وجه الخطأ فإن النيابة العامة وإن كانت ملزمة بالتسبب لكنه تسبب غير مدون وغير مكتوب ، وهو ما أصطلح علي تسميته بقناعة النيابة العامة بصحة ما أوردت مأمور الضبط القضائي بمحضر التحريات بما يشرح إصدار النيابة العامة لإذنها بالتفتيش ، أما الوجه الصحيح فإنه يكمن في ضرورة وجود أسباب لدي النيابة العامة دفعتها الي الإذن بالتفتيش هذه الأسباب تسأل عنها النيابة العامة اذا ما أبدى دفاع المتهم دعواً ببطالان الإذن الصادر بالتفتيش لعدم جدية التحريات أو لعدم صحتها .

مشكلات المادة ٤٤ من الدستور وحماية الحريات

لما كان الدستور قد نص في المادة ٤٤ منه على أن " للمساكن فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون وهو نص عام مطلق لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيد به مما مؤداه أن هذا الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائي المسبب وذلك صوناً لحرمة المكان التي تنبثق من الحرية الشخصية تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى إليه وهو موضع سره وسكينة ، ولذلك حرص الدستور على تأكيد حظر انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى ذلك حالة التلبس التي لا تجيز - وفقاً لنص المادة ٤١ من الدستور - سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد .

## التسبب كمشكلة دستورية

### مستوى التسبب في حالة تفتيش الأشخاص

لم تشترط المادة ٤٤ من الدستور قدرا معيناً من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من يطلب الإذن بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الإذن بناء على ذلك .

### مستوى التسبب في حالة تفتيش المساكن

لا توجب المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية تسبب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المسكن . وإذ كان الثابت من الأوراق أن الإذن قاصر على تفتيش شخص الطاعن وتم تنفيذه بتفتيش شخصه عند ضبطه بالمقهى، فإن الحكم إذ التفت عن الدفع ببطلان إذن التفتيش لمخالفته لأحكام الدستور لخلوه من الأسباب التي دعت لإصداره يكون قد التزم صحيح القانون .

### مشكلات المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية

مفاد ما قضى به نص ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية من تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في إجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب مهن يملك سلطة التحقيق ، يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على النحو سالف البيان ، فإن حكم المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية يعتبر منسوخا ضمنا بقوة الدستور نفسه منذ العمل - بأحكامه دون ترصد صدور قانون ادنى ، و يكون دخول المسكن أو تفتيشه بأمر قضائي مسبب إجراء لا مندوحة عنه منذ ذلك التاريخ هذا وقد قضت المحكمة الدستورية العليا من بعد ، دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ الثانى من يونية سنة ١٩٨٤ فى القضية رقم ٥ لسنة ٤ قضائية دستورية .

## للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب

إن المشرع بما نص عليه في المادة ٤٤ من الدستور من أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون وما أورده في المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن " تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة . وفى كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسببا "" لم يتطلب تسبب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن وهو فيما استحدثته في هاتين المادتين من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلا خاصا للتسبب ، والحال في الدعوى الماثلة أن أمر النيابة العامة بالتفتيش انصب على شخص الطاعن ومتجره دون مسكنه فلا موجب لتسببيه ، ومع هذا فإن الثابت من مدونات اسم المطعون فيه أن النيابة العامة أصدرت هذا الأمر . بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط - طالب الأمر - وما تضمنه من أسباب توطنه وتسويغ لإصداره وهذا حسبه كى يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابة جزءا منه .

( الطعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ )

## رد محكمة النقض على الدفع ببطلان التفتيش بسبب غياب التسبب

لما كانت المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ يوجبان تسبب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أن التفتيش قد اقتصر على شخص المطعون ضده كما ثبت من المفردات المنضمة أن الإذن الصادر بالتفتيش كان قاصرا على تفتيش فى المتهم المذكور دون مسكنه فإن الحكم المطعون فيه إذ أنهى إلى بطلان ذلك الإذن بدعوى عدم تسببيه ورتب على ذلك القضاء ببراءة المطعون ضده يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٤٥ بجلسة ١٢/١/١٩٧٦ )

إن المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية و المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثته من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يشترطا قدرا معينا من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها . الأمر بالتفتيش ، كما أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٦ )

لما كانت المادتان ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية فيما استحدثته من تسبب الأمر بدخول المسكن وتفتيشه لم ترسما شكلا خاصا للتسبب ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها . لتسويغ إصدار الأمر بالتفتيش إنما هو من المسائل الموضوعية التي توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش ، فإن الاستجابة لهذا الطلب تفيد أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره وعلى اتخاذها بدهاء هذه الأسباب أسبابا لأمرها هي دون حاجه إلى تصريح بذلك ، لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم .

( الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٧٥ )

## تقدير المحكمة لجدية محضر التحريات

الأستاذ الزميل :

لا حديث عن عدم جدية التحريات إلا من خلال الدفع الذي يبدي من محامي المتهم بعدم جديتها ، وبالأدق الدفع المبدي ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات.

فيجب أولاً أن يبدي الدفع وأن تكتمل له شروط الدفع الصحيح من إبداءة وإثباته بمحضر الجلسة والإصرار عليه ، فهو من الدفوع القانونية التي تختلط بواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض .

تقدير جديه التحريات

إن تقدير جديه التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمه الموضوع ، وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديداً .

( الطعن ١٤٧ لسنة ٧٣ ق - جلسة ٢٠٠٤/٢/١ - لم ينشر )

تقدير جديه التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش

لما كان تقدر جديه التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وإذ كانت المحكمة على ما يبين من مدونات الحكم لهد اقتنعت لأسباب سائفة بجدية الاستدلالات التي أسفرت عن أن الطاعن يحوز ويحرز مواد مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبط هذه المراد المخدرة التي يحوزها ، ومن ثم فإن ما أثبته الحكم المطعون فيه يكفي لاعتبار الإذن صحيحاً ويكون منعي الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

( الطعن ٥٨٥ لسنة ٧٣ ق - جلسة ٢/٤/ ٢٠٠٤ - لم ينشر )

**تقدير جديده التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية**

من المقرر أن تقدير جديده التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية اللى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجديده الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إجراءاته فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون

( الطعن ٦٧٢ لسنة ٧٢ ق - جلسة ١٠/٧/ ٢٠٠٣ )

تقدير جديده التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع

لما كان تقدير جديده التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكان الحكم المطعون فيه قد تصدى لما دفع به الطاعن من بطلان الإذن بالتفتيش لإبتائه على تحريات غير جديده وأطرحه بما خلصت إليه المحكمة من اطمئنانها إلى جديده تلك التحريات وأقرت النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن ، فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يعلو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

( الطعن ٩٨٧ لسنة ٧٢ ق - جلسة ٢/٤/ ٢٠٠٣ - لم ينشر )

**الاقتناع بجديده التحريات - مبرراته .**

لما كان من المقرر أن تقدير جديده التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجديده الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو

الشأن فى الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

( الطعن ٤٠٧٧ لسنة ٧١ ق جلسة ١٧ / ٣ / ٢٠٠٢ )

لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .